باب الأخبار والآراء

﴿ الديار السورية ، في عهد الحكومة الدستورية ﴾

بيروت

جعل ناظم باشا الشهير واليا على بيروت بعد طلوع فجر الدستور وكانت الولاية لا تزال سكرى بخمرة الانقلاب ، وأهلها من احتقار الحكومة والافتيات عليها في هياج واضطراب ، فكانت سياسته فيها كسياسته في عهد الاستبداد : سياسة مداراة للأهالي حتى كان نفوذ كثير من البحارة والحمالين (الشيالين) في بيروت أقوى من نفوذه ، وجوارهم أعز من جواره ، بل ظهر للناس كافة انه أحوج الى حمايتهم منهم الى حمايته ، وقد وافينا بيروت في تلك الأثناء ورأينا منه هذا الضعف ، فتلطفنا في الاشارة اليه بالنصح ، مبينين له ان الاهالي مهما ظهر من اعتصابهم ، واعتصامهم فيما ليس من شأنهم ، لا يقفون في وجه الحكومة اذا اخذت بالحزم ، وعنيت بما هو أول واجب عليها من حفظ الامن ، بل قلنا له ان الوالي يجب ان يكون في مثل هذا الطور الذي نحن فيه منفذا الدستور بضرب من الاستقلال يشبه الاستبداد حتى يكون الاهالي معه كمن وردفيهم انهم يقادون الى الجنة بالسلاسل أي يلزمون الاعمال التي تعود عليهم بالنفع إلزاما لا محيص عنه . وقد أشرنا الى هذا فيما كتبناه عن رحلتنا في مجلد السنة الماضية

ولكن هذا النصح لم يؤثر في نفس الوالي لأنه جرى في المداراة على ما تعوّد ولأنه كسائر كبار الحكام قد شعر بثقل مسؤلية الدستور من حيث شعر أكثر الاهالي بضد ذلك وظنوا ان الحكومة لم يبق لها عليهم من سيطرة ولا قوة . فكان حفظ الامن وإضاعته في بيروت في يد عصائب أولي القوة من عامة الاهالي الذين يطلق عليهم لفظ (الابضايات) ونحمد الله ان كانت حكومتهم على ما فيها من الخطر حافظة للامن العام

ثم نقل ناظم باشا الى دمشق الشام بعد اخراج شكري باشا منها - وسيجيء ذكره - وبقي فيها الى الشهر المنصرم فأعيد الى بيروت وعسى ان تكون حاله فيها خيرا من حاله السابقة في بيروت ومن حاله في الشام وسنشير اليها

ثم ولي ولاية بيروت أدهم بيك وهو رجل قلم وفكر ، لا رجل ادارة وعمل ، بارد المزاج لا يبالي ان يعرف حال البلاد وأهلها ، ولا يهمه ماوقع فيها وانما يرى كل الواجب عليه ان ينظر في الاوراق التي تلقى اليه ، فيوقع عليها التوقيع الرسمي الذي كان يتعلمه ، اذلم يكن من قبل يعلمه ، وقد بينا في المنار من قبل اننا نصحنا له بأن يعيد نفوذ الحكومة الى نصابه ، ويوقف اغتيالات عصائب الموارنة عند حده ، ويعنى بحفظ الامن والحرية الشخصية ، وانه أجابنا بأن هذا لا يمكن ولا يتيسر الا بعد أن تصلح حكومة الاستانة نظام الشرطة والشحنة (الضابطة والبوليس) وتنفذه في جميع الولايات ، ولم يكن يعقل معنى قولنا ان ذلك في استطاعة كل حاكم وانه لا يفتقر فيه الى إصلاح القوانين ولا تجديد النظام وإنما يحتاج فيه الى الحزم ومعرفة حال الاهالي ونفوذ الحاكم الحازم . وبينا أيضا اننا نصحنا بمثل ذلك لمتصرف طرابلس جواد بيك وانه كان يجيبنا بمثل ما أجابنا أدهم بيك الوالي لان كلا منهما من أصحاب النظر لا من أصحاب العمل ولكن المتصرف كان يحيل على الوالي كما يحيل الوالي على الاستانة

ظهر بعد ذلك صدق ماقلناه لهما أولهم فقد ولي قيادة الشرطة ببيروت أمير الألاي نجيب بيك فقل عصائب المقاتلين ومنع حمل السلاح وما كان من إطلاق الرصاص في الليل والنهار وقبض على من لم يفر ويغادر البلاد من المحكوم عليهم وأرهب جميع الاشقياء فعرف الاهالي مالم يكونوا يعرفون من سطوة الحكومة واحترامها ، وكان خير عون له على هذا نافذ بيك رئيس الشحنة (مدير البوليس)

وولي متصرفية طرابلس الامير أمين ارسلان ففي في أول الامر بحفظ الامن فتيسر له مع سوء حال الشرطة والشحنة ما كان يراه سلفه متعسرا بل مستحيلا من منع إطلاق الرصاص والظهور بحمل السلاح وارهاب الاشقياء والقبض على كثير من المحكوم عليهم منهم وإلقائهم في السجون ، ثم فترت همته في آخر العهد وقيل انه صار يقبل شفاعة بعض الوجهاء أو المنتسبين الى بعض الجمعيات ولعله لا يدري انهم انصار الاشقياء وأعوان السفهاء وشركاء اللصوص وسالبي الامن . وقد انتخب مبعوثا عن متصرفية اللاذقية وولي مكانه آخر . فهل يعتبر الولاة والمتصرفون ورؤساء الشرطة والشحنة في سائر البلاد بفعل نجيب ونافذ وأمين في حفظ الامن واحترام الحكومة ؟

دمشق الشام

كان والي الشام عند اعلان الدستور شكري باشا ولعله أضعف ولاة الدولة عقلا وفهما وأسوأهم ادارة وأقلهم حزما، تاهيك بسوء تصرفه في حادثة آخر رمضان من العام الماضي فقد كان فيها آلة في ايدي اعداء الدستور ومثيري الفتنة ابتغاء قلب الحكومة الدستورية، وإعادة العبودية الحميدية، وقد اشرنا الى ذلك في سياق رحلتنا السورية في منار العام الماضي فلا نعيده وقد عزل بتلك الحادثة شر عزلة

ثم ولي الشام من بعده ناظم باشا فلم يأت فيها باصلاح جديد بل انتشرت في دمشق على عهده جمعية (ولقان) الافسادية التي أطلقوا عليها اسم «الجمعية المحمدية» تمويها وخداعا لعوام المسلمين - نشرها مثيرو فتنة آخر رمضان كالشيخ عبد القادر الخطيب والشيخ صالح التونسي واعوانهما من الوجهاء، ولو لم يصطلم محمود شوكت باشا بجيش الحرية تلك الفتنة في الاستانة بتلك السرعة التي أدهشت العالم لظهرت الفتنة في دمشق الشام في أقبح مظاهرها ولقام عشرات الألوف الذين دخلوا جمعية الافساد ينادون بابطال الدستور واعادة السلطة الحميدية، باسم الشريعة المحمدية، على حين لم يخذل الاسلام سلطان من السلاطين كما خذله وأضعفه السلطان عبد الحميد لاسقى الله عهده، ولا أرى المسلمين مثله بعده

حادثة رمضان الماضي في دمشق

أشرنا في الجزء الماضي الى هذه الحادثة المشئومة وقد ظهرت بوادرها في آخر مدة ناظم باشا وشاع ان له يدا فيها وان ضلعه مع الفاتنين الذين أثاروها ولهذه الاشاعة سئل عن ذلك في بيروت فأنكره وقال انه دافع عن كرد علي لما انهم أولا بعضوية جمعية (ولقان) وكتب الى الاستانة ان كان كرد علي ارتجاعيا فانا ارتجاعي فكيف يتهمه بعد هذه الشهادة بالارتجاع، وشاع أيضا ان حسين عوني بك مدير المعارف بالشام قد مهد لهذه الفتنة في الاستانة تمهيدا قربها به من تصور الحكومة، وان السبب في ذلك حملات المقتبس الشديدة في الانتقاد عليه و بيان ما في ادارته من الخلل والتقصير.

و يغلب على ظني انه لو بقي ناظم باشا في الشام لتلافى الفتنة ولأخذ من مخالبها مثل الشيخ عبد الرزاق البيطار والشيخ جمال القاسمي وعبد الرحمن بك اليوسف

لأنه يعرف من اخلاص هؤلاء للحكومة الدستورية ما لا يعرفه غيره ويعرف ما كان يكيده أكابر المجرمين ودعاة الفتنة من اتباع أبي الهدى وغيره للشيخين اليعقوبي والقاسمي في عهد الحكومة الحميدية وانهم يكيدون لها الآن بمثل ذلك ويريدون ان يجعلوا الحكومة الدستورية كالحميدية آلة لنفوذهم والانتقام ممن يبغضون من الاخيار والاحرار ومحبي الاصلاح . ناظم باشا يعرف هذا كله وكم منع أمثال هذه الفتن والشرور في زمن الاستبداد وهو قادر الآن على مساعدة الأبرياء كالشيخين وعبد الرحمن اليوسف وان لم يكن واليا فقوله مقبول عند الوالي الذي خلفه وفي الاستانة

أما كرد علي فقد اخطأ خطأ لا يبرئه منه أحد بل رأينا أصدق أصدقائه يلومه فالحكومة أجدر بلومه على ما كتب وان كان بسوء فهم لا بسوء قصد ولكن ليس من العدل أن يجعل الرجل جانيا خارجا على الدولة هادما للقانون الأساسي الناطق بأن سلطان العثمانيين هو خليفة المسلمين

لو كان هذا الأمر مقصودا لصاحب المقتبس كتبه ليدعو اليه لما أسنده إلى بلاغ شيخ الاسلام ، الذي أرسل ليطلع عليه الخاص والعام ، وهو نفسه يتمنى لو يسبق جميع الجرائد السورية الى نشره في جريدته . فمن البديهي الذي لا يمارى فيه عاقل منصف ان نشر تلك الفقرة قد كان زلة قلم ، لا زلة قدم ، وكثيرا ما تزل أقلام الكاتبين لكلام الله وكلام رسوله ، وآية ذلك انهم إذا نبهوا أو تنبهوا الى خطأهم يبادرون الى إصلاحه وكذلك فعل كرد علي فأصلح في غده خطأ أمسه ، ونحن قد أصلحنا في الجزء الثامن من هذا المجلد خطأ في آية من كتاب الله وفي تفسيرها تبعا لما وقع في منار العام الماضي ، وكتاب الله أعظم من بلاغ شيخ الاسلام فهل تعاقبنا حكومة الخلافة على ذلك الخطأ ؟ ؟

هل يرضى النبي عليه الصلاة والسلام أن تعاقب حكومة الخلافة النائبة عنه من يخطئ في خبر معاقبة الجناة في شخصه وعمله ومورد رزقه وهو القائل « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » . رواه الطبراني عن ثوبان (رض) بسند صحيح . أي الفريقين يكون طاعنا في كون الحكومة العثمانية حكومة خلافة ؟ أمن يخطئ في خبر لا يؤاخذه الله ولا رسوله عليه ، ولا سيما بعد ان تاب ورجع عنه ، أم من يعاقب من منع الله ورسوله عقابه ؟ « ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا »

لقد قرت في دمشق الشام عيون اعداء الدستور الرجعيين ، وما زالت واجفة فيها قلوب الأحرار المصلحين ، فليهنأ الرجعيون في رمضان هذا العام بفتنة صاحب المقتبس ، كما هنئوا في رمضان العام الماضي بالفتنة التي أثاروها على صاحب المنار ، وكما هنئوا في عام سابق بالفتنة التي أوقعوا فيها السيد عبد الحميد الزهراوي ، وليقولوا ان شاؤا ان لكل حر عندنا في رمضان فتنة ، واننا نعد لكل طالب للإصلاح محنة ، وإنّا لنحن الظافرون في عهد الدستور وعهد الاستبداد ، وانا لنحن الثابتون بحكومة عبد الحميد وحكومة رشاد ، ونحن نقول ان العاقبة للمتقين ، ولا عدوان إلا على الظالمين ، وان الاعمال بالخواتيم

وما الهِنا منكم بمشف نقبا وطالما اشفى الهِناء النقبا

فاذا لم ينصف الوالي الجديد القوم فستنصفهم المحكمة العرفية وان لم تنصفهم المحكمة العرفية فسينصفهم الخليفة محمد رشاد بنفسه ، ويكون حزب الحق هم الغالبين وحزب الفساد والاستبداد هم الخاسرين

مظالمنا في طرابلس الشام

نحن أقل الناس تعجبا مما أصاب كرد علي من الظلم لأننا من أوسعهم علما بحفظ بلادنا السورية القليل من الدستور لسوء حال الحكام وجريانهم على ما تعودوا من الاستبداد وجهل جمهور الأمة بطرق مراقبتهم ومطالبتهم بالعدل والتظلم من كل هيئة حاكمة الى ما فوقها على ضعف هذه الهيئات كلها في هذا النوع من الحكم. وعلمنا هذا بعضه نظري مبني على قواعد علم الاجتماع والسياسة وبعضه اختباري بالاطلاع على أحوال الحكام وبالدخول في المحاكمات بأنفسنا :

ظلمنا في عهد الاستبداد ظلما بيّنا لا يجهله أحد من حكام بلادنا ولا من الاهالي . ظلمنا في أنفسنا وفي أموالنا وفي أوقافنا وسبب هذا الظلم هو ان أحدنا صاحب مجلة المنار ، وقد نشرنا في الجزء الماضي ما كتب في جريدة بيروت الرسمية من اتهام صاحب المنار هو واخوته بالجناية ليعرف الاجنبي كما عرف الوطني سبب ظلمنا والاعتداء على حقوقنا . وقد حال الحول على الدستور ولم ترجع الحكومة الدستورية إلينا شيئا مما سلبته الحكومة الحميدية منا فضلاً عما سلبه الاشقياء لعلمهم برضاها بظلمنا وعدم الانتصاف لنا ممن يعتدي علينا

توفي والدنا وجنود الاستبداد محيطة بداره فمكنت الحكومة الاستبدادية بعض المتهجمين على الحقوق مما كان في تصرفه من حصة الاموال الأميرية الموجهة على أجدادنا من سلاطين آل عثمان الكرام المتسلسلة اليه من ذريتهم بغير توجيه شرعي ولا نظامي ومن أوقاف مسجدنا أيضا . وكنا كتبنا في المنار ان نائب طرابلس في ذلك العهد وجه ذلك عليه مخالفا لقانون نظام التوجيهات المصرح بأن ما كان على الرجل من مثل هذه التولية يوجه بعد وفاته على أكبر أولاده . ثم تبين لنا انه ليس هنالك توجيه صحيح وأقمنا الدعوى في المحكمة الشرعية لان صاحب هذه المجلة هو أكبر أخوته وأرشدهم وقد مرت السنة ونائب طرابلس عاطل في الدعوى ويلوي ولا يفصل فيها على وضوح الحق وظهوره ، ولماذا ؟ العلة يعرفها كل أحد !

على أنه قرر في اثناء الدعوى ان الحصة الموجهة من السلاطين على أجدادنا لم توجه بعد والدي على أحد وانه رأى ان يوجهها موقتا على خصمي مع أخ لي مناصفة الى أن تنتهي الدعوى التي لا يريد انهاءها إلا إذا أنا أرضيته وما أنا بالذي يرضيه

ثم قرر هذا النائب (عبد المجيد افندي الجعفري) ان الحصة المذكورة (وتسمى حصة السبعة القراريط أو السبعة السهام) لم توجه بعد والدي على أحد وامامه دعوى فيها ان خصمي (محمود حسن) اعتدى على هذه الحصة عدة سنين وأكلها بغير حق وهو يعلم اني صاحب الحق فيها كما هو مقرر في قانون التوجيهات فكيف وجهها الى خصمي المغتصب ولم يوجهها الي ؟

السبب في هذا هو أنه حاكم مستبد في حكومة يرى هو انها اقرب الى الفوضى من الحكومة الاستبدادية الماضية فاذا كان لا يخاف من الله ولا من الحكومة العليا ان تسأله عن ظلمه وتعاقبه عليه فماذا يمنعه من تمكين المختلس لهذه الحصة زمنا ثم يوجهها عليه توجيها موقتا بعد ثبوت اختلاسه اياها عدة سنين قبل هذا التوجيه الموقت مؤبدا !!!

ماذا يخاف عبد المجيد الجعفري بعد ان ثارت عليه طرابلس بقضها وقضيضها وهجم الالوف من أهلها على المحكمة لاخراجه منها أو الفتك به لسوء سيرته واشتهاره بهضم الحقوق وانتهاك حرمة الشرع و بعد أن ارسلت العشرات من الشكاوي عليه بالبرق الى مشيخة الاسلام ونظارة الداخلية وولاية بيروت ، و بعد ان أمر شيخ الاسلام بمحاكمته في ولاية بيروت فكان من رأي المجلس الذي عقد لمحاكمته الصلح بينه

وبين خصمه بعد ان ظهر لهم وجه اداته والحكم عليه ! ! ولماذا ؟ لانه رجل ذو عيال !

فهل تكون هذه القاعدة متبعة في حكومتنا ومرضية عند امتنا ونكون معها امة دستورية وحكومة دستورية ؟ ؟ لا لا . وهل يكون من ينجو من كل هذا في عصر الدستور مباليا بسلب الحق من صاحبه واعطائه لغيره ؟

هذا الصلح او الاغضاء عن حاكم يعبث بالشريعة ويضيع الحقوق فتعذره الحكومة لانه ذو عيال مدعاة لافساد الصالح من الحكام فضلا عن استمرار الظالم على ظلمه

تزوج الجعفري على ام اولاده فتاة في الرابعة عشرة من سنها لمجرد التمتع وهو في سن الستين ليس في لحيته شعرة سوداء . ولا يعدم ان يتزوج فتاتين أخريين ويفتح اربع بيوت على قلة راتبه الشهري ، وهل يمنعه قلة الراتب من ذلك والحكومة الدستورية تبيح له الاستبداد وهضم الحقوق والحكم بالباطل جهرا كما نعلم ذلك علم اليقين في قضيتنا وكما يلهج به الناس في بلادنا

استغفر الله إن الحكومة الدستورية لا تبيح له ذلك بطبيعتها وشكلها ولكن ليس عندنا رجال يقيمون هذه الحكومة على قواعدها ، على ان المحاكم الشرعية لم يكن لها حظ من الدستور فلا الاحكام فيها تجري بالمشاورة كمحاكم مصر ولا المشيخة الاسلامية رئيسة هذه المحاكم توجه اليها مفتشين يعقبون احكام النواب (القضاة) فيقل عبثهم بالشريعة ولا هي تضع لهم كتابا كالمجلة يلزمون الحكم بمسائله . فاذا طال العهد على هذه الفوضى في المحاكم الشرعية سقطت قيمة الشرع من نفوس العامة وبطلت ثقتها به فتوجه عناية المشيخة الجليلة الى ذلك

﴿ حال الفيلق السادس في بغداد ﴾

جاء في جريدة الرقيب البغدادية ما نصه مع تصحيح قليل :

ذكرت رصيفتنا (بغداد) في عددها ٤٨ ان قد اجتمع في النادي العسكري امراء وضباط الفيلق اجتماعا عموميا وتذاكروا في أمر الفيلق السادس وانحطاطه وتدنيه وكان من نتيجة مذاكراتهم ان بعثوا بتلغراف الى الصدارة ونظارة الحربية والداخلية وقد وقفت على صورته وأدرجته بنصه بالتركية فآثرنا درج ترجمته بالعربية وهذه هي :

« ان فيلقنا باعتبار الاعداد هو الفيلق السادس وهو الحارس الوحيد لقسم مهم من أقسام الملك العثماني ولكنه لما توالى عليه من المصائب والرزايا في السنين المديدة نزل الى دركة من السفالة والضعف . ولذلك لم تزل الدواهي تتوالى على أفراده حتى لو جمعت لبلغت أعظم مبلغ يمكن تلفه في حرب دموية عظيمة بل أضعاف ذلك . فهذه المصائب أوقعته في المخاطر وشوشت نظامه لدرجة فوق العادة .

فاليوم فضلا عن وجود الافراد الاحتياطية يوجد ٢١ تابورا من الرديف أيضا تحت السلاح ومع ذلك فالامن العام مختل بصورة لا يمكن ان تليق بالشرف العثماني ولا تقوم بشأنه وشوكته .

فالعراق اليوم بكل اطرافه بؤرة مصائب . والفيلق بجميع جهاته كل فرقة منه توجب الاسف الشديد لما هو فيه من الإزراء وما هو متصور من زيادته شيئاً فشيئاً ولا سبب الا سوء الادارة . وقد ترك هذا الفيلق الذي لم يزل في كل دقيقة يخطو خطوة لهاوية الاضمحلال منذ تأسيس الحكم الدستوري دون سائر الفيالق بلا قومندان ولا صاحب ولا رئيس أركان حرب !

فالاعتناء به اليوم لا يوازي عشر ما كان عليه عندما افتتح نجد او سكن تلك القوائل بأجمعها .

فلو وجد قومندان مقتدر فعال (لا كمن لا أثر له سوى كونه عبئا ثقيلا على بيت المال) لتمكن من اعادة شرفه وشوكته وسطوته بهذه القوى المتفرقة الضعيفة .

فبناء على ذلك ان كان ثمة للحكومة العثمانية احتياج الى هذا الفيلق أو كان هذا الفيلق مقصودا من فيالق الحكومة الدستورية فيجب تعيين قومندان فعال مقتدر وكذا رئيس أركان حرب وكذا امراء يكونون اهلا لقومانداتية الصنوف بأجمعها وارسالهم بالصورة السريعة فان في ذلك صونا له من الاضمحلال المحقق والتلف المحيق به .

إنا لنأسف لعدم وجود مقتدر في هذا الفيلق للقيام بالوكالة لحين وصول من سيعين له فلا يقتضي العهد في الوكالة الى أحد من الموجودين قط وقد حررنا ذلك خدمة لصالح هذا الفيلق في الحال والاستقبال و باسم هذه الخدمة طلبنا ذلك . »

(تصحيح) في « س ١١ و ١٢ ص ٧٥٥ » من هذا الجزء : ان الابرار يشربون من كأس . والصواب : ويسقون فيها كأساً . الخ